



**كلمة ونص**  
**هل نسيتم حلب..؟! |**  
محمود الصالح

يبدو أن البعض من المسؤولين ما زالوا يعيشون في واد البلاد في واد آخر حيث يعملون ويقرون ويتابعون في واقع افتراضي ليس له وجود فهم يتمسكون بالقوانين والأنظمة ويطلبون بتحقيق الشروط في الحياة العامة في وقت نحن نعيش في أزمة ضاغطة بكل الاتجاهات وأمام تكاليف خارجي يسعى بكل ما أوتي من قوة لكسر سدانة صمود هذا البلد. في حلب شعب صابر وتاجر صامد ورجال صدقوا ما عاهدوا الله والوطن عليه. ثلاث سنوات ولم ولن ترك حلب على الرغم من كل ما نالها من استهداف كان يمكن أن يسقط أقوى مدن العالم، لكن حلب صامدة، هذا الصمود يحتاج من حكومتنا أن تقدم لها كل أسباب البقاء والصمود، حلب عاتبة على المسؤولين لتجاهلهم لها ولتجارها وصناعاتها ومعاملها ومتاجرهم. لا ماء ولا كهرباء، المناطق الصناعية التي تحترت منذ ما يقارب عام لم تزل الاهتمام لإعادة الحياة إليها، إلا في منطقة العرقوب لأن غرفة صناعتها هي التي أعادت الحياة إليها، ومع ذلك حلب صامدة، أبناء حلب لا يريدون سلا غذائية، بل يريدون أن تنظر إليهم الحكومة على أنهم ركن الاقتصاد الأول في سورية، يريدون أن تنظر إليهم الحكومة على أنهم الهدف الأول لجار السوء، بل تنظر من الحكومة أن تعامل الصناعي والتاجر معاملة المواطن الصامد الذي يحتاج للدم من خلال كد وبلسان وإجراءات البعض من الجهات العامة عن الضغط على كل حلب. إذا طالبنا تجار وصناعي وأبناء حلب بأقساط القروض وفواتير الكهرباء والرسوم والضرائب فإننا لن نتكمن من جباية أي مبلغ بسبب عدم توافر الأموال لدى المدينين ولكننا سنحصل نتائج عكسية أولها أننا ندفع للتاجر والصناعي الذي أحيل إلى المحكمة المصرفية لتأخره عن تسديد أقساط القروض المتأخرة سندهه إلى مفادرة البلاد ٩٥٪ من قيمة الاستهلاك الكهربائي لا يسد لأنه يذهب إلى مناطق ساخنة ومع ذلك الدولة لم تقطع عنها الكهرباء وهذا تصرف حكيم يجب أن يوازيه النظر إلى أهل حلب بنظرة خاصة جداً وإلا لن تدور بعد ذلك معاملمان ولن تنهض التجارة الحلبية من جديد ولن تحصل المصارف قروضها أبداً. نحن نعرف أن البلاد خسرت ملايين المليارات نتيجة العدوان الذي تتعرض له، فهل من المنطقي أن نطالب حلب بالصمود ونجردها من أسلحتها الاقتصادية.

## ٩ مليارات ليرة حجم تحصيل الإنفاق الاستهلاكي في عام وزير المالية والسياحة يناقشان آليات تطبيق رسم الإنفاق الاستهلاكي في المنشآت السياحية

يازجي: لن نسجم لأي موظف مالية أن يبتز مستثمراً | اسماعيل: كثر يعتبرون التهرب الضريبي «شطارة»

يعتبر الكثيرون أن التهرب الضريبي شطارة ومهارة. ولفت اسماعيل لضرورة الخروج من عملية عدم الالتزام إلى قضية مهمة اسمها قلة الأمانة والوفاء، وأنها مؤتمنون على مبلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي ويجب تحصيله من المواطن وتسديده للدولة، وعندما لا تسدده أصبحت قليل أمانة، مؤكداً أن هناك أكثر من ٣٠ مطعماً بدمشق على مدار ٤ سنوات متواصلة لا تسدد الإنفاق الاستهلاكي كما أكد وزير المالية أن هناك أكثر من ١٠٠٠ براءة ذمة مزورة بطي قرارات تكليف، وأن المفروض دفع الالتزامات للدولة. مضيفاً إنه عندما لا نجد توازناً بين ما تحصله ورسم وتنفقه سيؤدي إلى فرض ضريبة ورسم جديدة على المواطن، مؤكداً أن الضريبة والرسم واجب على كل مواطن وجزء أساسي من الموازنة، كما أن الإنفاق الاستهلاكي ليس ضريبة بل رسم تفرضه الدولة. وودع في سياق تصريحه معاون وزير السياحة ورئيس اتحاد غرف السياحة محمد رامي مرتيني إلى أهمية تحرير الأسعار بالنسبة للمنشآت؛ نجوم مثلها مثل اله نجوم وأن تكون الأسعار شفافة شرط إعلانها وأن تصنف منشآت النجمة الواحدة سياحياً. وطالب أصحاب المنشآت السياحية بضرورة وجود ربط شبكي إضافة لبحث موضوع وجوب تقديم تسهيلات أكبر خاصة للمنشآت التي عملت خلال الأزمة، إضافة لتغيير طريقة التعامل مع المنشآت السياحية.



وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وإعلان المترمين بالأسعار وذلك ابتداءً من مطلع الشهر القادم، على أن تطبق هذه القوائم في المنشآت السياحية، وأيضاً تصنف ضمن الخريطة السياحية، مؤكداً أنه قد يكون هناك تحرير للأسعار مؤقتاً خلال الفترة القادمة، مشيراً إلى أنه لن يسمح لأي موظف مالية أن يبتز أحد المستثمرين، كما يجب بالمقابل التخلي عن ثقافة الظرف بغية التلاعب وعدم الالتزام. وكشف وزير المالية الدكتور اسماعيل إسمايل عن ٩ مليارات ليرة سورية فقط حجم تحصيل الإنفاق الاستهلاكي خلال العام الماضي، مشيراً إلى أن الوعي الضريبي يعتبر جزءاً من المواطنة ولكن على العكس حالياً منشأة لا تحقق الشروط الصحية مضافاً إننا جميعاً مسؤولون عن الأمن الغذائي وصحة المواطن وتقديم أسعار مقبولة، ذاكراً أنه تم إغلاق عدد من منشآت الإقامة ممن لديهم مخالفات جسيمة كما يتم التشديد على صالات الشاي معتبراً أن الكثير يلجأ لتحويل التصنيف للتهرب من رسم الإنفاق لأحد المستثمرين، مؤكداً أنه يجب ألا يشعر المواطن بالغبن حيث إن المنافسة هي التي تحكم. وأكد يازجي العمل على تطبيق أجهزة ذكية ضمن إطار عمل الضابطة الرقابية وذلك عبر التصوير المباشر للمخالفة، إضافة إلى إعداد قوائم بغطاء قبل السوداء وذلك بالتنسيق مع

وجه أي طبيب مغترب ما دام محافظاً على أخلاقيات مهنة الطب ويدفع الرسوم التقابلية بانتظام. وأضاف حسن إن ما يخص الأطباء الذين انصلوا من النقابة بسبب علمهم في مشاف ميدانية غير مرخصة فالعفو عنهم متعلق بالجهات المختصة والنقابة تستقبل أي طبيب ما دام يحافظ على شرف مهنة الطب بشكل كامل. وبين حسن أن المؤتمر سيقترح على رئاسة مجلس الوزراء تطوير القطاع الصحي بالكامل بما في ذلك تطوير التأمين الصحي وشركات التأمين وأجور الأطباء والكف تخصصها كاشفاً أن النقابة وضعت خطة لهذا الغرض وستعرضها على الحكومة بالقرب العاجل لمناقشتها. وطالب حسن في كلمة له بالمؤتمر إشراك جميع الهيئات الطبية المستقلة التابعة لوزارة الصحة والتعليم العالي والدفاع. وعلمية التطوير والتحديث إضافة إلى رفع أجور الأطباء في القطاع العام والخاص. وشدد على ضرورة وضع قوانين صارمة لمحاسبة المدينين في مشروع التأمين الصحي ورفع مستواه من خلال نشر الثقافة التأمينية وتطبيق الصاقلة على كل الأجهزة الطبية المستوردة. وفي جبهته دعا عضو القيادة القطرية رئيس النقابات عبد العطي منسبل الجهات المختصة إلى بذل الجهود وتكثيفها والعمل على تقديم المقترحات للمساهمة بفعالية في إعادة تأهيل وترميم المؤسسات الطبية والصحية وأشار في كلمة له بالمؤتمر إلى الصعوبات الكبيرة التي يعانيها الأطباء ولأسيما أن الظروف الراهنة صعبة جداً وأن دور الأطباء فيها بعد كبيراً من خلال إغناء المشافي الحكومية بخبراتهم. وأكد معاون وزير الصحة الدكتور أحمد خلفاوي أن وزارة الصحة تعمل على تأمين جميع مستلزمات القطاع الصحي على امتداد الجغرافية السورية معتبراً أن النقابات الطبية تعد شريكاً حقيقياً للوزارة للارتقاء بالقطاع الصحي. وكشف نائب نقيب الأطباء الدكتور منصور ناصر الدين لـ«الوطن» أن جميع فروع النقابة بالمحافظات حضروا المؤتمر بما في ذلك محافظتا إدلب والرققة معتبراً أن نجاح المؤتمر ينطلق من هذا الحضور المميز لفروع النقابة.

## أطباء سورية يعقدون مؤتمرهم وعينهم على الحكومة لحل مشاكلهم الحلقي: فرص عمل للأطباء المهجرين وإعادة النظر بالتعرفة الطبية والضرائب

محمد منار حميجو

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن الحكومة ستعمل على حل مشاكل جميع الأطباء في سورية وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة مشيراً إلى أنها ستواصل مع الوزراء المعنيين في هذا الشأن منها وزارتا الصحة والتعليم العالي. ولفت الحلقي خلال إجابته على بعض استفسارات الأطباء أثناء انعقاد المؤتمر العام للأطباء في سورية أن هدف الحكومة في الدرجة الأولى تطوير القطاع الصحي وأن نقابة الأطباء تعد شريكاً أساسياً في ذلك ولا سيما أنها استطاعت خلال المرحلة الماضية الحفاظ على الكفاءات العلمية والبشرية. وأشار الحلقي إلى الدور الإنساني والوطني للأطباء خلال الحرب التي تتعرض لها سورية من خلال عملهم أيضاً في المؤسسات الصحية وتقديم كل الخدمات الصحية موضحاً أن نقابة الأطباء ساهمت في تطوير نظامي مزاولة المهنة والتشريعات النافذة والتشراكة مع الحكومة في رسم السياسة الصحية الوطنية ومواكبة التطورات العلمية الطبية والدوائية وتحقيق الأمن الدوائي إضافة إلى الاعتماد على الذات والقدرات الوطنية وتحقيق تنمية شاملة لكل القطاعات الصحية. وأكد الحلقي أن الحكومة ستعمل على إعادة النظر بتعرفة الأعمال الطبية والضرائب بحيث تكون منصفة للمواطن والطبيب في أن معا إضافة للعمل في إيجاد آلية لزيادة دعم الأطباء والتدريب المستمر للكادر وتنظيم العلاقة بين الإعلام والمواضع الطبية الطروحة. وكشف نقيب أطباء سورية الدكتور عبد القادر حسن أن مؤتمر الأطباء سيناقش موضوع الأطباء المهجرين وإيجاد فرص عمل لهم في الوزارات المعنية ولا سيما في وزارتي الصحة والتعليم العالي مؤكداً أن المؤتمر سيقدر تعديل القانون ١٦ الخاص بتنظيم مهنة الأطباء إضافة إلى تعديل بعض الأنظمة الداخلية في النقابة. وأكد حسن في تصريح لـ«الوطن» أن المؤتمر سيسعمل على إيجاد الحلول المناسبة لوقف تسرب الأطباء من خلال إيجاد مصادر دخل لهم مبيناً أن النقابة لن تغلق أبوابها في

## غدا افتتاح الملتقى الاقتصادي العمالي الأول توصيف الأزمة وتحديد منعكساتها وطرق معالجتها

محمود الصالح

كانت الطبقة العاملة على مر التاريخ المبادرة إلى تحمل المسؤوليات الوطنية من خلال تصديها لكل الأزمات التي تعيشها بلدانها. ففي سورية ومنذ بداية الأزمة الحالية نجد أن الطبقة العاملة كانت الحامل الوطني لرافعة الصمود من خلال قرارها الوطني التمسك بهذا الوطن بكل مقوماته، واستمرار معاملنا ومؤسستنا في عملها معتمدة على طبيعتنا العاملة التي تنبض وطنية وتقانياً واستشعاراً لواجبها الوطني، كما أرادت الطبقة العاملة منتملة بالاتحاد العام لنقابات العمال أن يكون لها دور معين في البحث عن حلول لمنعكسات الأزمة على اقتصادنا الوطني وتحديد مقومات صموده وتعزيزها، ولهذا الغاية يقام غداً الملتقى الاقتصادي العمالي الأول المكثف والذي يتضمن أربع جلسات علمية يتم خلالها تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والبحث في أسباب ومقومات الصمود والبقاء، في الجلسة الأولى يتحدث الدكتور موسى غريب عن تأثيرات الحرب والعقوبات على مسيرة الاقتصاد الوطني والدكتور منير الحمش يتحدث عن السياسات الاقتصادية في زمن الحرب وتمرير حورية يتحدث عن الطبقة العاملة وتأثيرات الحرب، وفي الجلسة الثانية التي يتم خلالها التركيز على الوضع المعيشي للمواطن وتحددات الأزمة يتحدث فيها الدكتور قحطان السويدي عن التدخل الإيجابي للدولة في مواجهة تداعيات الأزمة وفسان القلاع يتحدث عن الاقتصاد الوطني المنيع والمقاوم أما بسام جلاوي فيبحث عن تعزيز دور الطبقة العاملة في مسيرة الصمود، وفي الجلسة الثالثة يتم التركيز على ملاحح الانطلاقة الجديدة لاقتصادنا الوطني وفيها يتحدث فارس الشهابي عن التعافي الاقتصادي واقع وتحديات «الصناعة أمثودجا» الدكتور رسلان حضور يتحدث عن إعادة الإعمار «التعبئة الوطنية» الدكتور شادي بيطار يبحث في السياسات المالية والتقوية- آفاق وحلول وفي الجلسة الرابعة يدير الدكتور الياس نجمة حواراً عاماً لجزيات الملتقى ويتم اتخاذ التوصيات التي من شأنها

## ٨٨ مليون ليرة شراء محاصيل القمح في حمص

أوضح المهندس محمد شاكر سنبل مدير فرع المؤسسة العامة للحبوب في محافظة حمص لصحيفة «الوطن»: أن فرع المؤسسة العامة للحبوب بحمص استكمل استعداده لاستقبال موسم الحبوب لهذا الموسم، مبيناً أنه تم تخصيص ٨٨ مليون ليرة سورية لشراء محصول القمح. وأكد سنبل أنه تم افتتاح أربعة مراكز حالياً في مناطق تلتكح - شنتار - حمص - المشرقة (دير بعلية)، مشيراً إلى أن مركز تلتكح بأشر عمليات الشراء حيث تم شراء ٢٤١ طناً من مادة التلتكح مضيئاً: إن مخزون مركز حمص الدائم لبيع أكياس الخيش بلغ ٩ ملايين و٢٠٨ آلاف كيس خيش. وأفاد مدير فرع مؤسسة الحبوب بحمص أنه تم تحديد سعر كيلو القمح بنوعيه القاسي والطري بمبلغ ٦٦ ليرة، في حين سعر الكيلو العالمي ٤٨ ليرة فقط. وذكر سنبل في ختام حديثه أن إنتاج محافظة حمص من محصول القمح يقدر بـ ٥٣٢ ألفاً و٦٢٢ طناً.